المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 14-05-2006 العـــدد : 2053
الصفحـات : 23 المسلسل : 171

الناقد وغضب المسؤول

يعتبر النقد من أصعب المهمات الصحفية والإعلامية في العالم العربي ونحن جزء منه والصعوبة تظهر جلياً عندما يكون الناقد يعيش وسط مشاعر وطنية صادقة. والناقد الصادق يُعتبر في الدول النامية عدواً لدوداً للمسؤولين الحكوميين المعنيين بالنقد وفي معظم الأحوال يتجرد الناقد من المجاملات والعلاقات الخاصة وعلاقات القربى ولا يستطيع بعض النقاد التجرد من مصالحهم الوطنية باعتبار أن مصلحة الوطن من مصلحتهم الشخصية. ويعاني بعض من النقاد من سطوة المسؤول الكبير إذا كان معنياً بالنقد وتتعطل مصالح البعض نتيجة مقالاته أو تصريحاته الإعلامية ويعتبر البعض من المسؤولين أن نقد أجهزتهم أو أسلوب العمل فيها هو نقد لشخصهم في معظم الحالات رغم أن النقد الموضوعي يوجه دائماً إلى خطة معينة أو سياسة محددة أو استراتيجية أو أسلوب إدارة أو إجراءات بيروقراطية أو إلى فساد إداري أو مالي أو غيره ويعتقد بعض المسؤولين في الدولة أن من يلجأ برأيه أو اقتراحه لولي الأمر في موضوع مختلف بالرأي فيه مع أحد المسؤولين يعتبر في دائرة الخصوم وتبدأ التعبئة الكاملة داخل وزارته والمؤسسات التابعة له في الترصد للناقد في أية معاملة أو قضية أو مشروع ومحاولة في ذراع الناقد حتى لو أدى الأمر إلى تعطيل مشاريعه أو وقف خططه التطويرية لأي سبب كان صغيراً تافهاً أو كبيراً ولكن بالإمكان علاجه. ويرى البعض أن اللجوء إلى الملك أو ولي العهد هو تحد سافر لكرامة ومكانة المسؤول حتى لو كان اللجوء إلى ولي الأمر برأي فيه منطق يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة. وفي العادة لا يلجأ أصحاب القضايا إلى ولي الأمر إلا بعد أن يستفحل الأمر وتعجز محاولاتهم وتصد الأبواب للحوار معهم. ويرى بعض المسؤولين في الدولة أن تطبيق النظام حرفياً والالتزام باللوائح الصادرة المفسرة للنظام قرآن مُنزل ولا يمكن تغييره أو تطويعه أو تطويعه للظروف التي نمر بنا ولا يحاول البعض الآخر فتح باب الاجتهاد حتى وإن كانت الصلاحيات في يده ويشعر بعض المسؤولين أنهم فئة الله المختارة اختارهم ولي الأمر للحكم وليس لخدمة المواطنين وهذه في الحقيقة كارثة بلادنا فالمسؤول أصبح ولياً لأمر المتعاملين مع جهازه أو الموظفين في جهازه ويشعر أن ليس هناك رقيب أو ولي عليه، فتراه أسداً على موظفيه والمراجعين لجهازه وعكس ذلك أمام ولي أمره وأمرنا وسأسند بعض الحقائق على الواقع ولن أبالغ فيها.

إن ما يدعم ويؤكد هذه المقدمة خبرتي الطويلة مع تلك العينات التي تسيء إلى بلادنا وإلى قيادتنا الرشيدة. وقد لا يعاني بعض النقاد مثل معاناتي حيث إن الكثير منهم ينطلق نقدهم من نبض المجتمع وما يصل لهم من معاناة للمواطنين ولا يستطيع أحد تعطيل مصالحهم لعدم وجودها إنما في حالتي وأمثالي من بعض النقاد من رجال الأعمال ترتبط مصالحهم بالعديد من تلك الأجهزة الحكومية، ونواجه معاناة كبيرة في محاولة التوضيح بأننا عندما ننتقد نهدف من نقدنا الإصلاح وليس التجريح ولكن دون جدوى وعندها تبدأ الخصومة، وأضرب مثالاً لتأكيد ذلك عندما كتبت مقترحاً لولي الأمر الملك عبدالله في موضوع يتعلق بقرار يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة حتى وإن كانت اللائحة والنظام تنص على نص معين صدر في وقت ماض لكنه يصعب تحقيقه على أرض الواقع أو يكاد يفهم منه بأن النظام قد صدر ليخص فئة على فئة أخرى. وللتوضيح بدون قصد التشهير، كان الموضوع يتعلق بقرار مجلس الوزراء بالموافقة على منح الكليات الأهلية الجامعية والجامعات قروضا ميسرة تصل إلى خمسين مليون ريال وتأجير أراض بأسعار رمزية لإقامة هذه المشاريع وهو قرار حكيم وله بُعد إستراتيجي تشكر عليه القيادة السعودية وهو قرار استند إلى الدراسات العلمية والاقتصادية التي أعدها الوزير المتميز وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري صاحب الفكرة التي تبناها ورعاها ودعمها صاحب قرار التنفيذ سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد الذي كان ومازال وراء كل مشروع تعليمي جامعي حكومي أو أهلي ولولا دعمه الخاص لما استطاعت معظم الكليات الأهلية أن تبدأ رسالتها أو تستمر حتى اليوم. ورغم هذا الدعم الشخصي من ملك البلاد وولي عهده والذي تمثل في إصدار قرارات الدعم بالقروض والأراضي إلا أن بيروقراطية الإدارة وبعض المسؤولين في الدولة وقفت عائقا في تفعيلها على أرض الواقع وستقف أمام تطور التعليم الجامعي في المملكة.

> لا يلجأ أصحاب القضايا إلى ولي الأمر إلا بعد أن يستفحل الأمر وتعجز محاولاتهم وتصد الأبواب للحوار معهم. ويرى بعض المسؤولين في الدولة أن تطبيق النظام حرفياً والالتزام باللوائح الصادرة المفسرة للنظام قرآن مُنزل ولا يمكن تغييره...

والقضية تكمن في أن قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى وقرارات مجلس الوزراء تصدر لتدعم التنمية في بلادنا إلا أنها تواجه معوقات عديدة على أرض الواقع، فمثلاً قرار قروض الكليات الأهلية الجامعية يواجه بشروط عقيمة حيث يشترط الجهاز الحكومي المعني بالإقراض تقديم ضمان بنكي بكامل قيمة القرض وعلى طول مدة القرض وهو شرط تعجيزي لأن المقترض القادر على تقديم الضمان البنكي ليس بحاجة للحصول على قرض الدولة حتى وإن كان القرض بدون عمولات لأن عمولة الضمان كافية لتكون عبئاً على المقترض، هذا بالإضافة إلى المعوقات الإدارية والفنية التي يمر بها المقترض حتى حصوله على الموافقة ويضاف عليها رفض الجهة المقرضة قبول مباني الكليات الأهلية كضمان للقرض وحجتهم في هذا بأن الأرض مؤجرة من وزارة البلديات وليست من وزارة الجهة المقرضة وكأننا نتعامل داخل دول الوزارات وكل دولة لها نظامها. وهنا لجأت وزملائي إلى ولي الأمر مطالبين بمعاملة المشاريع التعليمية الجامعية الأهلية معاملة المصانع الوطنية في الإقراض أخذاً في الاعتبار بأن صناعة الرجال وتأهيلهم أهم

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 14-05-2006 العـــدد : 2053
الصفحـات : 23 المسلسل : 171

عبدالله صادق دحلان*

في الأولوية من صناعة الحجر والحديد والغاز والكيماويات فالمصانع تمنح لها القروض بضمان المصنع وأليائه رغم أن الأرض حكومية ويتشابه وضعها مع أراضي الكليات الأهلية، ويتركز مطلبنا من ولي الأمر على معاملة قروض الكليات الأهلية بنفس معاملة المصانع الوطنية وهو مطلب عادل يسهم في دعم التنمية التعليمية ويفعل قرار مجلس الوزراء الخاص بمنح الكليات الجامعية الأهلية قروضا طويلة الأجل، إلا أنه وللأسف الشديد اعتبر المسؤولون في الجهاز الحكومي المعني بالإقراض وتنفيذ قرار مجلس الوزراء بأن مخاطبتنا لولي الأمر شكوى فعوقبنا عليها بتعطيل القرض وتجميده حتى عندما رضخنا طائعين لحكم القوي على الضعيف رفض طلبنا حتى يبت ولي الأمر في اقتراحنا وليست شكوانا.

أما قرار تأجير الأراضي للكليات الأهلية الجامعية فهو قرار يكاد يكون قراراً على ورق يصعب تطبيقه لأسباب عديدة السبب الأول صعوبة تواجد الأراضي الحكومية الفضاء في المدن وقد تتوفر وسط الصحراء وترفض البلديات تطبيق القرار على أراضي الخدمات في المخططات التابعة لها حتى لو كانت آخر متر في حدودها وهنا يرضخ المستثمرون المؤمنون بالرسالة التعليمية لنظم البلديات في التأجير ويفرض عليهم تعهدات موقعة بعدم المطالبة مستقبلاً بتطبيق قرار مجلس الوزراء لتأجير الكليات الأهلية بأسعار رمزية، ويستأجر البعض أمثالنا الأرض في منطقة تنعدم فيها الحياة فلا كهرباء ولا ماء ولا طرق ولا أمن ولا شوارع وهنا تبدأ المعاناة وترتفع التكاليف وتصبح المشاريع محملة بالتكاليف التي تهدد استمرارها أو تكون عبئاً مالياً على طلبة العلم.

هذا نموذج من نماذج الاستثمار في المشاريع التنموية وهي حقيقة لم يروها لنا أحد فلأنا وزملائي عشناها وواجهنا جميع الصعوبات وعلى رأسها التمويل الذي حرمنا قرض الدولة وأجبرنا على الاقتراض من أحد البنوك الإسلامية التي اشترطت علينا نقل ملكية بعض بيوتنا الخاصة باسمها. وأنشئت الكلية ووضعنا البنية التحتية التي أرهقت ميزانية المستثمرين حيث أنشئت محطة كهرباء متكاملة ومحطة تحلية للمياه وعبدت وسفلتت الطرق وأنشئت أبراج الاتصال، وبدأ التشغيل والنتيجة يدرس فيها اليوم باللغة الإنجليزية حوالي ألفين طالب وطالبة وتتخرج منها بعد شهر من اليوم أول دفعة وعددها مائتا طالب جامعي في تخصصات يحتاجها سوق العمل يحمل كل متخرج عقد عمل موقع لدى أكبر الشركات في المملكة يحلم كل طالب منهم بوقت استلام شهادته الجامعية من يد سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد خلال تشرف الخريجين بحضور سموه لحفل التخرج قريباً.

هذا أخي القارئ نموذج لمعاناة المستثمرين في أحد مشاريع التنمية في بلادنا والقضية الحقيقية تكمن في المنفذين لقرارات القيادة رغم ذلك فإنه لن يوقف حماسنا أولئك الذين يضعون العقبات والمعوقات أمام التنمية فالتنمية ستسير إلى الأمام بأيدي المخلصين من قيادتنا الحكيمة.

* كاتب اقتصادي سعودي
dahlan@alwatan.com.sa